أنباء مصرية

الرئيسان المصري والكوري يتفقان على تعزيز السلام ودعم الاستقرار

السيسي يرفض أي إجراءات للنفاذ إلى البحر الأحمر على حساب سيادة الدول المشاطئة

جانب من قمة الرئيسين المصري عبدالفتاح السيسي والكوري الجنوبي لي جاي ميونغ

الارتقاء بالعلاقات المصرية ـ الكورية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية

القاهرة ـ خديجة حمودة

أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي، أن الارتقاء بالعلاقات المصرية ـ الكورية الجنوبية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، تعد محطة جديدة ينطلق منها مستقبل واعد لعلاقاتنا الراسخة والقائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وذلك عقب لقائه بمقر الرئاسة الكورية في سيئول، بالرئيس لي جاي ميونغ، رئيس جمهورية كوريا.

وقال الرئيس السيسي ـ في المؤتمر الصحافي مع نظيره الكوري الجنوبي، إن «العلاقات المصرية ـ الكورية شهدت خلال السنوات العشر الماضية منذ آخر زيارة قمت بها لبلدكم الصديق نقلة نوعية عززت من التعاون الثنائي في مختلف المجالات، لاسيما في قطاع التكنولوجيا والصناعة والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والطاقة الجديدة والمتجددة بما جعل من الارتقاء بمستوى هذه العلاقات ضرورة للاستفادة من الإمكانات الكبيرة لدى البلدين وتحقيق المنفعة المشتركة».

وتابع الرئيس السيسي قائلا «نتوج الزخم المتنامي في علاقاتنا الثنائية من خلال الإعلان عن الارتقاء بالعلاقات المصرية ـ الكورية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية باعتبارها محطة جديدة ينطلق منها مستقبل واعد لعلاقاتنا الراسخة والقائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وتعكس هذه الخطوة الأهمية التي يوليها البلدان لدفع العلاقات بينهما وتفتح آفاقا جديدة للتعاون المصري ـ الكوري في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية».

وأضاف السيسي «لقد تناولت مع الرئيس «لى جاي ميونج» خلال مباحثاتنا التطورات المتسارعة التي يشهدها عالمنا وتزايد بؤر التصعيد والتوتر في مناطق عدة في مقدمتها الشرق الأوسط، وقد عكست مباحثاتنا تقاربا كبيرا في وجهات النظر واتفاقا على أهمية تعزيز ثقافة السلام ودعم الاستقرار في منطقتي الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية».

وتابع قائلا «لقد استعرضت في هذا الإطار الجهود المصرية الحثيثة لاستعادة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وضمان حرية وسلامة الملاحة في الممرات البحرية الدولية، وعدم تفاقم الأزمات الحالية وامتدادها لساحات أخرى، كما أكدت سياسة مصر الداعمة لاستقرار منطقة القرن الإفريقي والحفاظ على سيادة دوله، وهي السياسة الرافضة لأي إجراءات تهدف لخلق ترتيبات جديدة للنفاذ إلى البحر الأحمر على حساب سيادة الدول المشاطئة ووحدتها وسلامة أراضيها، حيث شددت على أن مسؤولية أمن البحر الأحمر وحوكمة شؤونه تقع حصريا على عاتق الدول المشاطئة له».

وأوضح أنه أكد كذلك لنظيره الكوري، الأهمية الحيوية لمياه النيل بالنسبة لمصر، باعتبارها مسألة وجودية للشعب المصري، وبالنظر لأن النيل يمثل شريانا للحياة لأكثر من مائة مليون مصري. وشددت على دعم مصر للتنمية في دول حوض النيل الشقيقة، إلا أنها ترفض الإجراءات الأحادية التي تنتهك مبدأ عدم الإضرار وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وتمس بحقوق مصر المائية.

وأكد الرئيس السيسي موقف مصر الثابت تجاه ضرورة تحقيق التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين، بما يشمل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها «القدس الشرقية»، وذلك من أجل تحقيق السلام الدائم بالمنطقة. وأعربت عن تطلعنا لاعتراف المزيد من الدول بالدولة الفلسطينية. وأكدت أيضا تقديرنا للمشاركة الكورية الفاعلة مستقبلا في إعادة إعمار قطاع غزة.

كما شدد على الرفض الكامل لأي مخططات تستهدف تهجير الشعب الفلسطيني ورفض التصعيد الإسرائيلي الخطير للأوضاع في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

أنباء لبنانية

عون يؤكد لكايا كالاس أن لبنان «يتطلع إلى التوقيع على شراكة إستراتيجية مع أوروبا»

الاتحاد الأوروبي أنجز خطط إرسال بعثة جديدة لتدريب الجيش اللبناني: لن تحلّ محلّ «اليونيفيل»

صورة عن الرئاسة اللبنانية للرئيس جوزف عون مستقبلا مسؤولة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية كايا كالاس

بيروت ـ منصور شعبان

انشغل الوسط السياسي في بيروت أمس، بزيارتين مهمتين للممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية كايا كالاس وعضو مجلس الشيوخ الاميركي السيناتور جيمس بول لانكفورد، حيث التقيا رئيسي الجمهورية العماد جوزف عون ومجلس النواب نبيه بري ووزير الخارجية والمغتربين يوسف رجي، وتبلغا منهم خلاصة الموقف اللبناني حيال التطورات والمفاوضات ومشارفة مهمة القوات الدولية العاملة جنوب لبنان الـ «يونيفيل» على الانتهاء. ففي القصر الرئاسي في بعبدا، قال الرئيس عون لكالاس إن لبنان «يتطلع إلى التوقيع على شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي لاسيما وانه شريك أساسي للاتحاد في المنطقة»، شاكرا على الاتجاه لدى المجلس الأوروبي لإقراره ارسال بعثة مدنية ـ عسكرية إلى لبنان ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة CSDP مهمتها تقديم المشورة والتدريب والتجهيز، مبديا تقديره «للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتلافي الفراغ في مرحلة ما بعد «يونيفيل» ويعول على دعم الاتحاد لإيجاد صيغة بديلة لاتزال الاتصالات قائمة لإيجادها، علما ان لبنان يرغب في ان تكون أي قوة تحت راية الأمم المتحدة».

ولفت الرئيس عون إلى ان «الجيش اللبناني يقوم بواجبه كاملا في المناطق التي انتشر فيها جنوب الليطاني تنفيذا لـ «اتفاق الإطار» الذي لاتزال إسرائيل تمتنع عن تنفيذ مندرجاته وتواصل اعتداءاتها على البلدات والقرى الجنوبية قصفا وتدميرا وجرفا موقعة المزيد من الضحايا والجرحى». وقال: «ان لبنان يعمل مع راعية الاتفاق الولايات المتحدة الأميركية والدول الصديقة للضغط على إسرائيل لتنفيذ «اتفاق الاطار» لأنه أتى نتيجة مفاوضات أجراها لبنان مع إسرائيل برعاية أميركية «مع تأكيده» الحاجة لدعم أوروبي طويل الأمد لتتولى الدولة إعادة إعمار المناطق المدمرة».

من جهتها، أعربت كالاس عن «استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات اللازمة للبنان لاسيما للجيش وقوى الامن الداخلي والجهات التي تعنى بالنواحي الاجتماعية والإنسانية».

الرئيس عون أكد أيضا لدى استقباله السيناتور لانكفورد «ان إسرائيل تواصل اعمالها العدوانية في القرى والبلدات الجنوبية التي لم تنسحب منها بعد»، مخالفة بذلك مضمون «اتفاق الاطار». وشدد على «التزام لبنان بتنفيذ الاتفاق، وسعيه من اجل الضغط على إسرائيل للتقيد بمندرجاته».

وفي عين التينة، التقت كالاس الرئيس بري الذي تناول معها المستجدات السياسية والأمنية في ضوء مواصلة إسرائيل خرقها لاتفاق وقف إطلاق النار واعتداءاتها اليومية على القرى والبلدات الجنوبية، مجددا تحذيره من مغبة الوصول إلى مرحلة انتهاء ولاية قوات الطوارئ الدولية دون إيجاد بديل لها تحت المظلة الأممية، لافتا إلى ان الوصول إلى مثل هذه الخطيئة هو استهداف للشرعية الدولية وقراراتها الأممية وفي مقدمها القرار 1701، وهو أيضا يؤثر سلبا على الاتحاد الأوروبي ودوره.

الموقف عينه أبلغه الرئيس بري للسيناتور كلانفورد والوفد المرافق بحضور السفير الأمبركي لدى لبنان ميشال عيسى، وقال إن إسرائيل لم تلتزم ولا في أي لحظة بأي من الاتفاقات التي أبرمت منذ القرار 425 إلى القرار 1701، واتفاق نوفمبر 2024، وصولا لإتفاقية الإطار الثلاثي، وأشار الرئيس بري إلى العلة هي ذاتها عدم التزام إسرائيل بموجبات كل الاتفاقات.

ومن وزارة الخارجية أعلنت كالاس، في مؤتمر صحافي مشترك، بعد محادثات مع الوزير رجي «أن الاتحاد الأوروبي أنجز التخطيط لبعثة جديدة لتقديم التدريب والاستشارات للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، بعد تلقيه دعوة رسمية من السلطات اللبنانية. وأوضحت أنها تتوقع أن يقر وزراء خارجية الاتحاد إنشاء البعثة رسميا يوم الاثنين 12 اكتوبر».

وأكدت كالاس «أن البعثة تهدف إلى تعزيز سلطة الجيش والقوى الأمنية على الأراضي اللبنانية وأمن الحدود والأمن الداخلي، بما يتماشى مع القرار 1701». وشددت على أنها «لن تحل مكان «اليونيفيل» ولن تقتصر على الجنوب».

أضف إلى ذلك ما قالته كالاس في تصريح لـ «فرانس برس» على هامش زيارتها لبنان ان دول الاتحاد تؤيد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان (يونيفيل)، مع اقتراب انتهاء مهامها آواخر العام الحالي على وقع التصعيد مع اسرائيل.

إغلاق القنصلية البريطانية في القدس وتقليص كبير للوجود الديبلوماسي

فصائل فلسطينية تتفق في القاهرة على تأجيل الانتخابات تمهيداً لعقد حوار وطني شامل

القنصلية البريطانية في القدس مغلقة الأبواب (أ.ف.پ)

عواصم ـ وكالات: اتفقت أربعة فصائل فلسطينية رئيسية في مقدمتها حركتا فتح وحماس خلال اجتماع في القاهرة على ضرورة عقد «حوار وطني شامل» بمشاركة كل القوى الفلسطينية قبيل الانتخابات التشريعية التي رفعت مذكرة لتأجيلها، على ما أفاد قيادي في فتح ومصدر مطلع وكالة فرانس برس الخميس.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لحركة فتح ورئيس وفد الحركة للحوار الوطني الفريق جبريل رجوب لفرانس برس انه «عقد لقاء مع اخواننا في حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية» أمس الأول.

وأضاف «خلال الأسبوع المقبل سيكون هناك حوار وسيستمر وينتقل إلى حوار وطني شامل للوصول إلى أرضية مشتركة في الموضوع السياسي الذي له علاقة بالدول الفلسطينية كاملة في السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967».

ولم يوضح رجوب موعد اجتماع الاسبوع المقبل أو إذا كان سيضم فصائل إضافية.

وأكد مصدر مطلع شارك في لقاء الفصائل لفرانس برس، أن «الفصائل الأربعة توافقت على ضرورة وأهمية عقد جلسة حوار وطني شامل بمشاركة كل الفصائل والقوى».

وتابع أنه «تم التوافق على رفع توصية للرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتأجيل الانتخابات لاعطاء فرصة للحوار الوطني والتوافق الفلسطيني» وموعدها 28 نوفمبر المقبل.

وقال رجوب أن الاجتماعات المقبلة تهدف للوصول إلى «وحدة مفهوم لشكل دولة المستقبل بحيث تكون فيها التعددية السياسية، ولكن فيها سلطة واحدة وقانون واحد وأسلحة واحدة وشرطة واحدة».

وأضاف أن «الاتفاق تم خلال اللقاء مع الفصائل على ان الانتخابات هي الخيار الاستراتيجي عند الجميع لبناء نظام سياسي وبناء شراكة سياسية ووطنية».

ويشكل إجراء الانتخابات جزءا من الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي الذي يقدم دعما ماليا للسلطة الفلسطينية ومقرها رام الله.

من جهة أخرى، أعلنت إسرائيل أن القنصلية البريطانية في القدس المحتلة أوقفت عملياتها، مشيرة إلى السماح لسبعة من الدبلوماسيين البريطانيين بالبقاء، فيما أكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل تقديم «خدمات حيوية». وكانت إسرائيل أمرت في سبتمبر المنصرم بإغلاق القنصلية ردا على العقوبات الغربية التي فرضتها دول غربية تقودها المملكة المتحدة ضد عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة.

وبحسب وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، فإن القرار المعلن أمس جاء بعد حوار مع الحكومة البريطانية بهدف تجنب أي تصعيد للتوتر بين الجانبين.

وقال وزير الخارجية في بيان أمس إن «القنصلية البريطانية في القدس أوقفت عملياتها. أنهى القنصل العام وعشرون دبلوماسيا، مهمتهم وسيغادرون إسرائيل».

وأشار ساعر إلى بقاء «فريق عمل من سبعة دبلوماسيين، نطاق نشاطهم سيكون محدودا للغاية»، وذلك بعد شهر من إعلان إسرائيل إغلاق القنصلية البريطانية ردا على العقوبات التي فرضتها لندن على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ووفقا للوزير فإن بلاده وبريطانيا «اتفقتا على مواصلة الحوار بين الحكومتين، بحيث يتمكن الجانبان من طرح القضايا المهمة بالنسبة إليهما».

من جانبها، تعهدت الحكومة البريطانية بمواصلة تقديم «خدمات حيوية» في القدس، وقالت إن مبنى القنصلية العامة في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة سيظل مفتوحا وسيعرف باسم «البعثة البريطانية في القدس».

وقال وزير الخارجية البريطاني إد ميليباند في بيان «البعثة البريطانية في القدس مستقلة وتعمل بشكل كامل، وستواصل تقديم الخدمات الحيوية وعملنا مع الشعب الفلسطيني».

أنباء سورية

الشيباني وباراك يبحثان التعاون ومستجدات الأوضاع في المنطقة والتنسيق وجهود دعم الاستقرار

عواصم ـ وكالات: بحث وزير الخارجية والمغتربين السوري أسعد الشيباني والمبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة الأميركية إلى سورية والعراق توماس باراك العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع في المنطقة، إلى جانب آفاق التعاون والتنسيق في عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، والجهود المبذولة لدعم الأمن والاستقرار.

وقالت وكالة الأنباء السورية «سانا» ان ذلك جاء خلال اللقاء الذي جمعهما في مدينة إسطنبول أمس.

وكان الشيباني التقى باراك بالعاصمة أنقرة في الثامن من سبتمبر الماضي وناقش معه آخر المستجدات والتطورات في المنطقة، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وزير الخارجية والمغتربين السوري أسعد الشيباني والمبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة الأميركية إلى سورية والعراق توماس باراك في إسطنبول (سانا)

على متنها 9 سوريين ومصري

سورية تُطالب بلغاريا بكشف ملابسات غرق السفينة «ألفا وطن» بالبحر الأسود وأسباب وقف البحث قبل حسم مصير البحارة

عواصم ـ وكالات: طالبت الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية، المنظمة البحرية الدولية (IMO) والجهات البلغارية بإجراء تحقيق مستقل وشفاف بكشف ملابسات استهداف وغرق سفينة الشحن «ألفا وطن» بالبحر الأسود، وتحديد الجهة المسؤولة عنه، مع توضيح أسباب توقف عمليات البحث والإنقاذ قبل حسم مصير البحارة المفقودين.

وأكد مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي في الهيئة مازن علوش، في تصريح لوكالة الانباء السورية (سانا) أمس، أن الهيئة العامة للمنافذ والجمارك في سورية تتابع باهتمام بالغ، تطورات حادثة استهداف وغرق سفينة الشحن التجارية ألفا وطن (ALFA WATAN)، التي تعرضت لهجوم فجر الثلاثاء 6 الماضي، أثناء وجودها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية بلغاريا في البحر الأسود.

وأوضح علوش أنه وبحسب المعلومات الأولية المتوافرة لدى الجهات السورية المعنية، كان على متن السفينة طاقم مؤلف من عشرة بحارة، بينهم تسعة سوريين وبحار مصري، ولاتزال المعلومات حول مصيرهم غير متوافرة.

وأعرب عن إدانة الهيئة الشديدة لاستهداف سفينة تجارية مدنية، مؤكدا أن تعريض السفن التجارية وأطقمها للخطر يمثل انتهاكا خطيرا لسلامة الملاحة البحرية وتهديدا مباشرا لحياة البحارة، فضلا عن انعكاساته على أمن الممرات البحرية وحركة التجارة الدولية.

ولفت علوش إلى أنه وفي إطار متابعة الحادث، وجهت الهيئة مذكرات رسمية عاجلة إلى المنظمة البحرية الدولية (IMO) والجهات البحرية المختصة في جمهورية بلغاريا، دعت فيها إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف لكشف ملابسات الحادث وتحديد الجهة المسؤولة عنه، مطالبة بتوضيح ملابسات توقف عمليات البحث والإنقاذ قبل الوصول إلى نتائج حاسمة بشأن البحارة المفقودين.

وطالب ببحث جميع الوسائل الفنية المتاحة للوصول إلى حطام السفينة وفحصه، بما يساعد في تحديد أسباب الحادث وكشف حقيقة ما جرى، مؤكدا أن التحقيق يجب أن يشمل مختلف جوانب الواقعة وألا يغلق الملف قبل استنفاد الإمكانات المتاحة للوصول إلى معلومات موثوقة حول مصير أفراد الطاقم.